أخبار الخليج

العدد (17517) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 20 رمضان 1447هـ - 9 مارس 2026م

«البحرين واعية.. مادام إنتوا أهلها»

المركز الوطني للأمن السيبراني يحذر من زيادة الهجمات الاحتيالية

كتب: علي عبدالخالق

حذر المركز الوطني للأمن السيبراني من احتمال تزايد الهجمات السيبرانية ومحاولات الاحتيال الإلكتروني في ظل التوترات والظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة، مؤكداً ضرورة رفع مستوى الوعي الرقمي لدى الأفراد والمؤسسات، واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال والاستغلال الإلكتروني.

وأوضح المركز أن الأزمات والأحداث الجارية غالباً ما يستغلها مجرمو الإنترنت كفرصة لنشر رسائل وروابط احتيالية تستهدف المستخدمين، حيث قد تصل إلى الهواتف أو البريد الإلكتروني رسائل تدّعي تقديم أخبار عاجلة أو تحديثات مهمة مرتبطة بالأوضاع الراهنة، بهدف دفع المتلقي إلى الضغط على روابط خبيثة أو فتح مرفقات قد تحتوي على برمجيات ضارة. وشدد المركز على أهمية متابعة الأخبار من المصادر الرسمية والموثوقة فقط، وتجنب الضغط على أي روابط أو فتح مرفقات مجهولة المصدر أو مشبوهة.

○ طلال السردي.

خبير أمن سيبراني: تجنبوا الروابط الغريبة ومشاركة البيانات الشخصية

وأشار المركز إلى أن من أبرز الأساليب التي قد يلجأ إليها المحتالون أيضاً انتحال صفة الجهات الرسمية داخل المملكة، وذلك من خلال إرسال رسائل نصية أو بريد إلكتروني يبدو وكأنه صادر عن مؤسسات حكومية أو جهات رسمية. ولفت إلى ضرورة التحقق دائماً من مصدر الرسائل والتأكد من أنها صادرة عبر القنوات الرسمية المعتمدة، مع الامتناع تماماً عن مشاركة أي معلومات شخصية أو بيانات حساسة مثل كلمات المرور أو البيانات المصرفية أو أرقام الهوية.

وفي السياق ذاته، دعا المركز الوطني للأمن السيبراني أفراد المجتمع إلى التحلي بالمسؤولية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مشدداً على أهمية عدم نشر أو تداول أي معلومات أو صور حساسة تتعلق بالبنية التحتية أو المنشآت الحيوية أو المواقع الاستراتيجية داخل المملكة، لما قد يشكله ذلك من مخاطر أمنية محتملة في حال استغلالها من قبل جهات معادية أو أطراف تسعى للإضرار بالمصلحة العامة.

كما حذر المركز من تزايد استخدام تقنيات التزييف العميق في نشر معلومات أو مقاطع مرئية وصوتية مضللة، قد تبدو في ظاهرها حقيقية لكنها في الواقع مفبركة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأكد في هذا الإطار ضرورة التحقق من صحة الأخبار والمقاطع المتداولة على المنصات الرقمية، والاعتماد على المصادر الرسمية الموثوقة قبل إعادة نشر أي محتوى، تفادياً للمساهمة في نشر معلومات مضللة أو غير دقيقة.

وأوضح المركز أن الحسابات الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني قد تكون أيضاً هدفاً لمحاولات الاختراق خلال هذه الفترات، داعياً المستخدمين إلى تعزيز حماية حساباتهم الرقمية من خلال تفعيل خاصية المصادقة الثنائية، واستخدام كلمات مرور قوية يصعب تخمينها، مع تجنب استخدام كلمة المرور نفسها في أكثر من حساب.

كما نبه المركز إلى احتمال انتشار تطبيقات رقمية مشبوهة تدّعي تقديم خدمات مرتبطة بالأحداث الجارية، مثل الخرائط المباشرة أو التنبيهات العاجلة أو التحديثات الفورية، مؤكداً أن بعض هذه التطبيقات قد يكون مصمماً لجمع البيانات الشخصية أو اختراق الأجهزة. وشدد على ضرورة تحميل التطبيقات فقط من المتاجر الرسمية المعتمدة، والتأكد من موثوقية التطبيق قبل تثبيته على الهاتف أو الجهاز الشخصي.

وأكد المركز الوطني للأمن السيبراني أن الوعي المجتمعي يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة الهجمات السيبرانية، مشيراً إلى أن التزام المستخدمين بالإرشادات الأمنية وتوخي الحذر في التعامل مع الرسائل والروابط والمحتوى الرقمي يسهم بشكل كبير في الحد من المخاطر وحماية المجتمع من محاولات الاحتيال والاستغلال الإلكتروني.

واختتم المركز تحذيره بتأكيد أن البحرين كانت دائماً مثالاً في الوعي والمسؤولية المجتمعية، داعياً الجميع إلى التحلي باليقظة الرقمية والتعاون في نشر الثقافة الأمنية، بما يسهم في حماية الفضاء السيبراني للمملكة وتعزيز أمنها واستقرارها في مواجهة أي محاولات تهديد أو اختراق.

وحذر خبير تقنية المعلومات والأمن السيبراني طلال السردي من تزايد محاولات الاحتيال الإلكتروني خلال فترات الأزمات والتوترات، مؤكداً أن المحتالين يستغلون مشاعر الخوف والاستعجال لدى الناس لتنفيذ عمليات احتيالية تهدف إلى سرقة البيانات الشخصية أو الاستيلاء على الأموال بطرق مختلفة.

وأوضح السردي أن من أشهر الأساليب التي يلجأ إليها المحتالون في مثل هذه الظروف نشر رسائل أو منشورات تتضمن أخباراً عاجلة وروابط وهمية، حيث يتم دفع المستخدمين إلى الضغط على تلك الروابط بدعوى الحصول على معلومات أو تحديثات مهمة، بينما تكون في الحقيقة بوابة لسرقة البيانات أو اختراق الأجهزة. وأضاف أن بعض المحتالين قد ينتحلون أيضاً صفة جهات رسمية أو مؤسسات معروفة، ويرسلون رسائل تطلب من الضحية تزويدهم برموز التحقق أو البيانات الشخصية مثل الرقم الشخصي أو كلمات المرور، مستغلين ثقة الناس في تلك الجهات.

وأشار إلى أن من بين الأساليب الشائعة كذلك نشر روابط تبرعات أو مساعدات إنسانية مزيفة تستهدف تعاطف الناس خلال الأزمات، إلى جانب إعلانات توظيف مغرية تعد برواتب مرتفعة أو فرص عمل سريعة، أو حتى عروض بيع لمواد نادرة أو عقارات بأسعار خيالية بهدف جذب الضحايا وإقناعهم بتحويل الأموال بشكل عاجل.

وبيّن السردي أن هناك عدداً من العلامات التي يمكن أن تكشف محاولات الاحتيال، من أبرزها طلب رموز التحقق الخاصة بالحسابات، أو الإلحاح على اتخاذ قرار سريع من دون إعطاء الوقت الكافي للتحقق، إضافة إلى وجود روابط إلكترونية غريبة أو غير رسمية، أو استخدام لغة ركيكة وغير احترافية في الرسائل، فضلاً عن طلب تحويلات مالية غير قابلة للاسترداد أو نشر معلومات مجهولة المصدر. ودعا السردي إلى ضرورة توخي الحذر وعدم مشاركة أي بيانات شخصية أو مالية مع جهات غير موثوقة، مشدداً على أهمية التحقق من مصدر الأخبار والروابط قبل التعامل معها، والتأكد من أنها صادرة عن مواقع أو منصات رسمية ومعروفة. كما نصح المستخدمين بتفعيل وسائل الحماية الرقمية مثل المصادقة الثنائية، واستخدام كلمات مرور قوية ومختلفة لكل حساب، مع تجنب الضغط على أي روابط مجهولة المصدر أو تحميل تطبيقات من خارج المتاجر الرسمية.

وأكد في ختام تصريحه أن الوعي الرقمي يعد خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم الإلكترونية، وأن التعامل بحذر مع الرسائل والمحتوى المتداول على الإنترنت يسهم بشكل كبير في حماية الأفراد من الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال والاستغلال الإلكتروني.

في ظل التطورات الإقليمية..

قيادات شابة في القطاع التجاري تطرح رؤى لتعزيز استقرار سلاسل الإمداد

○ خالد انجنير.

○ خالد جمعة.

○ حسن كيكسو.

في وقت تواجه فيه المنطقة تحديات متزايدة في حركة الطيران والشحن وسلاسل التوريد، يؤكد عدد من القيادات الشابة في القطاع التجاري أهمية تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الحيوية خصوصا في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وما قد يرافقها من تحديات على حركة التجارة وسلاسل الإمداد، خصوصاً مع الاضطرابات التي قد تؤثر على الشحن البحري وحركة الطيران وارتفاع تكاليف التأمين على النقل، التي تبرز أهمية تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع هذه المتغيرات وضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات. وأشاروا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب مقاربة اقتصادية متوازنة تركز على تعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتوفير بيئة أعمال تساعد الشركات على التعامل مع التحديات التشغيلية واللوجستية.

وأكد حسن كيكسو أن التطورات التي تشهدها المنطقة تفرض واقعاً اقتصادياً يتطلب التعامل بمرونة مع التحديات المرتبطة بسلاسل الإمداد وحركة الشحن.

وأوضح كيكسو أن التحديات المرتبطة بحركة الطيران وارتفاع تكاليف النقل والتأمين على الشحن تبرز أهمية العمل على تنويع قنوات الإمدادات الصناعية وتعزيز قدرة المصانع المحلية على تأمين احتياجاتها من المواد الخام بمرونة أكبر. وأشار إلى أهمية تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص لضمان انسيابية حركة الإمدادات الصناعية، وتسريع الإجراءات المرتبطة بالمناولة والتخليص، بما يسهم في تقليل تأثير أي تأخير محتمل في حركة الشحن. وأضاف أن المرحلة الحالية تبرز أيضاً أهمية دعم الصناعات المحلية التي تسهم في تقليل الاعتماد على سلاسل الإمداد الخارجية، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على استقرار الإنتاج في مختلف الظروف.

من جانبه، أكد خالد جمعة أن القطاع العقاري يمثل أحد القطاعات المهمة التي تسهم في دعم النشاط الاقتصادي، نظراً الى ارتباطه بعدد من القطاعات الحيوية مثل الإنشاءات والتجارة والخدمات. وأوضح جمعة أن الحفاظ على استقرار السوق العقاري وتعزيز ثقة المستثمرين يمثلان عاملين أساسيين لدعم استمرارية المشاريع الاستثمارية في مختلف الظروف الاقتصادية. وأشار إلى أهمية العمل مع الجهات المعنية لتعزيز البيئة التنظيمية للقطاع العقاري وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالاستثمار، بما يسهم في دعم استقرار السوق وتحفيز النشاط الاقتصادي. وأضاف أن استمرار المشاريع العمرانية وتطوير المناطق الحضرية يسهمان في تنشيط الحركة الاقتصادية وخلق فرص جديدة للنمو في مختلف القطاعات المرتبطة بالقطاع العقاري.

بدوره، أكد خالد انجنير أن المرحلة الحالية تتطلب التركيز على تعزيز قدرة الشركات على التكيف مع التحديات التشغيلية المرتبطة بحركة التجارة وسلاسل الإمداد.

وأوضح انجنير أن دعم القطاع الخاص في هذه الظروف يتطلب تعزيز الحوار والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع التجاري لضمان اتخاذ قرارات تسهم في تسهيل حركة الأعمال وتقليل الأعباء التشغيلية على الشركات. وأشار إلى أهمية توفير برامج دعم وتوجيه للشركات، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمساعدتها على إدارة التحديات المرتبطة بالتكاليف التشغيلية وسلاسل التوريد. وأضاف أن تعزيز مرونة بيئة الأعمال وتوفير حلول عملية للتحديات التشغيلية يسهمان في دعم استقرار السوق ويعززان قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع المتغيرات الإقليمية.

تكامل الجهود لتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني

خدمة حصرية تعزز راحة العملاء وتوفر لهم حلولا مصرفية مرنة وآمنة..

بيت التمويل الكويتي يطلق خدمة توصيل المبالغ النقدية إلى عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وبريميوم

○ د. شادي زهران.

في إطار حرصه المستمر على الارتقاء بتجربة عملائه وتقديم حلول مصرفية مُبتكرة تلبي تطلعاتهم، أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين إطلاق «خدمة توصيل المبالغ النقدية»، وهي خدمة مُخصصة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وبريميوم، وتهدف إلى توفير أعلى مستويات الراحة والأمان للعملاء من خلال تمكينهم من الحصول على المبالغ النقدية بسهولة تامة وبأعلى مستويات الأمان من دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وتتيح الخدمة الجديدة للعملاء إمكانية طلب توصيل المبالغ النقدية إلى أي موقع من مواقعهم داخل مملكة البحرين بكل سهولة، ويمكن للعملاء تقديم طلباتهم على مدار الساعة من خلال مركز الاتصال التابع للبنك أو عبر التواصل مباشرة مع مدير العلاقات، على أن يتم تقديم الطلب قبل موعد التنفيذ بمدة لا تقل عن 24 ساعة، لضمان تجهيز المبالغ وتوصيلها وفق أعلى معايير الأمان.

كما ستكون الخدمة متاحة خلال يوم الجمعة والعطلات الرسمية، بما يعكس حرص البنك على توفير حلول مصرفية عملية تلبي احتياجات العملاء في مختلف الأوقات والظروف.

وبهذه المناسبة، صرّح د. شادي زهران الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين قائلاً «نواصل في بيت التمويل الكويتي- البحرين العمل على تطوير خدمات مصرفية مبتكرة تضع راحة العملاء في صدارة أولوياتنا، وتوفر لهم حلولاً عملية وآمنة تتماشى مع متطلبات حياتهم اليومية، بما يؤكد التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية متطورة تعزز تجربة العملاء وتوفر لهم آفاقاً بلا حدود من الحلول والخدمات، وتأتي «خدمة توصيل المبالغ النقدية» كإحدى المبادرات التي تترجم هذا التوجه من خلال تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة لعملائنا الكرام من فئة الخدمات المصرفية الخاصة وبريميوم».

وأضاف «نسعى من خلال هذه الخدمة إلى توفير مستوى إضافي من الخصوصية والراحة لعملائنا، عبر تمكينهم من الحصول على المبالغ النقدية التي يحتاجون اليها بسهولة وأمان وفي الأوقات التي تناسبهم، بما ينسجم مع توجه البنك نحو تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ترتقي بتجربة العملاء وتعزز من جودة الخدمات المقدمة لهم».

ويواصل بيت التمويل الكويتي - البحرين ترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية في المملكة، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب تبني أحدث الحلول والخدمات المصرفية التي تهدف إلى الارتقاء بتجربة العملاء وتلبية تطلعاتهم المتنامية.